الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

التوسع الرأسمالي وخصخصة المؤسسات الأمنية

بعد انهيار ازدواجية خيار التطور الاجتماعي رأسمالي / اشتراكي برزت كثرة من التغيرات الدولية منها سيادة التطور الرأسمالي كخيار وحيد للتطور الاجتماعي. ومنها هيمنة الليبرالية الجديدة وما حملته من تأثيرات سياسية / اقتصادية على دول التشكيلة الرأسمالية العالمية. ومنها تطور الوظائف الدفاعية / الأمنية للدول الإمبريالية التي تجلت مظاهرها في تطور وانتشار الشركات الأمنية الخاصة وتعدد أغراضها الوظيفية ـ صيانة وحماية المؤسسات الاحتكارية ، حراسة الشخصيات الحكومية والحزبية ، تقديم المعلومات الاستخباراتية لهذه الجهة أو تلك ـ وصولاً إلى اعتبارها رديفاً للجيوش العاملة في مناطق التوتر والنزاع.

إن تطور الشركات الأمنية الخاصة وتنوع مهامها الوظيفية ألقى بظلاله على الدول الهشة التي أصبحت ميداناً فعلياً لنشاطها وما نتج عن ذلك من مخاطر جدية على مآل النزاعات الاجتماعية الداخلية التي باتت الشركات الأمنية الخاصة جزءاً منه بسبب انحيازها لهذا الطرف الاجتماعي أو ذاك.لهذه الأسباب بات من الضروري دراسة هذه الظاهرة الدولية التي أصبحت مؤشراً جاداً على تغيرات السياسة الدولية.

د . لطفي حاتم
اكاديمي

٢: ـ مشكلة البحث: ـ

إن المشكلة الأساسية التي تواجه الباحث لظاهرة الشركات الأمنية الخاصة يمكن حصرها في ثلاث ركائز أساسية يتمثل المرتكز الأول منها في أن ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة ظاهرة حديثة حيث نمت وتطورت بعد الحرب الخليجية الثانية واحتلال العراق وبهذا المعنى فان دراستها تتطلب تحديد مواقعها في الفكر السياسي المعاصر ارتباطاً بمكانة الدولة واحتكارها(لوسائل العنف المشروعة)- جيش، أجهزة أمنية، و استخباراتي - من جهة وتماثل نشاطها المبني على الربح مع جيوش المرتزقة من جهة أخرى.

أما الركيزة الثانية فتتلخص في غياب البنية القانونية الدولية / الوطنية الناظمة لنشاط وآلية عمل الشركات الأمنية العاملة في مناطق النزاع والتوتر الأمر الذي جعل وظائفها خارج إطار القوانين الوطنية / الدولية. أخيراً يرى الباحث الركيزة الثالثة تتعلق بانتهاك حقوق الإنسان على أيدي منتسبي هذه الشركات وعدم إمكانية ملاحقتهم من قبل القوانين الوطنية.

٣: ـ أهمية البحث وأهدافه: ـ

تكمن أهمية البحث في إثارة الانتباه إلى ظاهرة الشركات الأمنية الخاصة ودراسة موقعها في الفكر السياسي المعاصر والتركيز على نتائجها السياسية المتمثلة بخصخصة الوظائف الأمنية للدولة الإمبريالية وانعكاس ذلك على طبيعة النزاعات الاجتماعية في الدول الهشة ومدى مساهمة تلك الشركات الأمنية في تدويل النزاعات الداخلية. وفي ذات السياق فان البحث يهدف في مؤشراته العامة إلى تنبيه الأسرة الدولية إلى ضرورة وضع الضوابط القانونية الوطنية / الدولية لنشاط هذه الشركات خشية تحول أنشطتها إلى أنشطة إرهابية خارجة عن سلطة ورقابة القانونين الدولي والمحلي.

٤: ـ خطة البحث: ـ

اعتمد الباحث في دراسته ظاهرة الشركات الخاصة منهجية تاريخية تحليلية حاول خلالها تشخيص الإشكالات السياسية / القانونية الناتجة عن تمدد نشاط الشركات الأمنية الخاصة وتأكيد رؤيته النقدية لتجلياتها السياسية ونتائجها الفعلية على مستقبل العلاقات الدولية عبر الفصول التالية: ـ

الفصل الأول: ـ الرأسمالية الاحتكارية و المؤسسات الأمنية فيها.

تناول الباحث في المحور الأول الدولة الإمبريالية ومواقع المؤسسات الأمنية فيها عبر طورين أولهما الدولة الرأسمالية واحتكارها المطلق للمؤسسات الأمنية وتنامي فعالية تلك الأجهزة من خلال تداخل وظيفتها السرية مع المنظمات اليمينية والعنصرية لغرض نجاح مهامها الأمنية من إفشال الاضرابات العمالية إلى اختراق المنظمات اليسارية والديمقراطية. والطور الثاني هو ما يمكن تسميته بتفكك موضوعة (احتكار العنف المشروع) وتسريب أجزاء منه إلى الشركات الأمنية الخاصة المرافقة للطور الجديد من التوسع الرأسمالي.

الفصل الثاني: ـ يتناول الباحث التغيرات الجديدة الحاصلة على بناء الدولة الرأسمالية بعد ظهور وتنامي قوة الشركات الدولية التي أصبحت منافسة فعلية للدولة في تعدد وظائفها خاصة الأمنية منها (مجال الحماية الخاصة، تشكيل وحدات عسكرية صغيرة، شبكات استخباراتية) مستنداً في ذلك على الليبرالية الجديدة والشركات الاحتكارية وتأثيراتها على السياسة الدولية.

الفصل الثالث: ـ الشركات الأمنية الخاصة ومواقعها في البنية الرأسمالية وفي هذا الفصل تناول الباحث كثرة من القضايا أهمها الطبيعة الاجتماعية للشركات الأمنية والمصادر الطبقية للمجندين الجدد، الوظائف العامة للشركات الأمنية، غياب المرجعية القانونية الناظمة لنشاط الشركات الأمنية عبر معالجة الوضعية القانونية للشركات الخاصة وأخيرا جرى التوقف عند أهم الشركات الأمنية الناهضة بهدف إلقاء الضوء على مكانتها في مناطق التوتر والنزاع.

أما الفصل الأخير: ـ فقد جهد الباحث في ختام دراسته المكثفة تقديم استنتاجات ورؤى ختامية يزعم أنها تثري الفكر السياسي النقدي لظاهرة الشركات الأمنية وتأثيرها على مستقبل العلاقات الدولية.

الفصل الأول : ـ الدولة الرأسمالية الاحتكارية والمؤسسات الأمنية

لغرض ملاحقة نمو وتطور ظاهرة الشركات الأمنية يتحتم علينا الخوض في مواقع المؤسسات الأمنية ودورها في بنية الدولة الرأسمالية الاحتكارية وصراعها ضد خصومها . الدولة الاشتراكية والقوى اليسارية ـ الذي شكل . الصراع . العتبة الرئيسية لنمو وتطور الشركات الخاصة.

لغرض تقدير شرعية الفرضية الفكرية المذكورة آنفاً لابد من إيراد الوقائع التالية: ـ

الواقعة الأولى: ـ تنامي دور المؤسسات الأمنية في منظومة الدولة الرأسمالية وذلك من خلال اتساع دائرة أنشطتها السرية حيث أنيط بالمؤسسات الأمنية مهام تعدت حدودها الوطنية ارتكازا" على عاملين: الأول منهما إلغاء الرقابة على عملياتها السرية من قبل الهيئات الشرعية للدولة الرأسمالية. وثانيهما استقلاليتها النسبية وعدم التدخل في مساحة أنشطتها السرية.

الواقعة الثانية ـ التشابك والتداخل بين أنشطة المنظمات الإرهابية اليمينية منها واليسارية التي تحولت في مجرى النزاعات الاجتماعية إلى أداة تخريب ضد الحركات الديمقراطية المناهضة لسياسة المجابهة العسكرية، والانفلات الرأسمالي، وبهذا ساهمت الدولة الرأسمالية وأجهزتها الأمنية المختلفة بتشجيع تلك التجمعات واحتضان الزمر المتطرفة منها وجرها إلى طريق الإرهاب.

الواقعة الثالثة. لم تقتصر فعالية أجهزة المخابرات السرية على تشجيع ومساعدة المنظمات الإرهابية الداخلية والخارجية وحسب بل تعدته إلى بناء حالة من الترابط العضوي بين أجهزة الدولة وبين تلك المنظمات حيث أعطى انتساب العديد من رجال الشرطة والأجهزة الأمنية إلى المنظمات العنصرية الإرهابية صيغة ترابطية بين الأعمال الإجرامية المراد تحقيقها وبين تخريب العمل السياسي المناهض لسياسة العسكرة والتدخل. إن السياسة الداخلية للدولة الرأسمالية الاحتكارية المتمثلة باحتضان المنظمات الإرهابية انعكست على علاقاتها الدولية حيث اعتمدت سياستها الخارجية على خيار العنف بديلاً عن الحوار والدبلوماسية السلمية والتي تمثلت بـ: .

١ ـ الترابط الوثيق بين استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية وتنشيط الأجهزة السرية، وبهذا فقد ازدادت وبشكل كبير أنشطة الأجهزة المخابراتيه والسرية التي تمارس الإرهاب بأشكال مختلفة أبرزها: تنظيمها للمجموعات المعاديه للأنظمة التي أفرزتها حركات التحرر الوطنية ورفدها بالمرتزقة ذوي الاختصاصات المختلفة برغم التحريم الدولي لمثل تلك الأنشطة (١).

٢. تدبير الانقلابات العسكرية وتقديم الدعم المالي والمعنوي للجنرالات اليمينيين بهدف تسلم السلطة وطرد القادة الوطنيين منها. وقد ترافق هذا النهج مع اتساع نطاق فعالية الأجهزة السرية وتحويلها إلى أجهزة للإرهاب على النطاق الدولي.

٣ ـ تشكيل قوات التدخل السريع التي حددت مهامها بالتدخل العسكري المحدود في المناطق الضامنة لأمن وحرية الاحتكارات الدولية،أو ما يسمى (بالمصالح) الحيوية (٢).

إيجازا يمكن القول أن سمات الدولة الرأسمالية في المرحلة الاحتكارية تمثلت بنزعة العنف الشامل سواء باحتضانها للتطرف أو سعيها لتثبيت دبلوماسية العنف في العلاقات الدولية بديلاً" عن سياسة التعايش السلمي بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة.

استنادا" إلى مجرى استعراضه لابد من تلخيص النتائج الاقتصادية السياسية لدور الدولة الرأسمالية في الحقبة الاحتكارية والتي يمكن إجمالها بالموضوعات التالية: ـ

أولاً: . كانت الدولة الاحتكارية في مرحلة المعسكرين الساند الأساسي للشركات الاحتكارات حيث وضعت الدولة مؤسساتها السيادية (الجيش، وأجهزة الأمن والاستخبارات) في خدمة الاتجاهات العامة لتطور حركة التوسع الرأسمالي وضمان امتداده خارج الحدود الوطنية.

ثانياً: . عمدت الدولة الرأسمالية وبهدف كسر واختراق المنظمات المناهضة للانفلات الرأسمالي إلى بناء المنظمات اليمينية والإرهابية في الداخل الوطني والعمل على ربط فعاليتها السياسية مع الأجهزة الأمنية للدولة الرأسمالية.

ثالثاً: ـ سعت الدولة الاحتكارية إلى تشكيل قوات المرتزقة لزجها بالحروب الخارجية لغرض إخضاع الدول الوطنية الناهضة إلى هيمنتها الدولية.

الفصل الثاني : الليبرالية الجديدة والشركات الاحتكارية

إن الوقائع المشار إليها والتي ميزت الدولة الاحتكارية في حقبة المعسكرين طرأت عليها تغيرات جوهرية بعد سيادة وحدانية التطور الرأسمالي وهيمنة الليبرالية الجديدة الأمر الذي يدعونا إلى ملاحقة التغيرات الجديدة على الدولة الرأسمالية ودورها في العملية التاريخية الجارية من خلال المعطيات التالية: ـ

المعطى الأول: . أدى انحسار الوظيفة الاقتصادية للدولة الإمبريالية إلى انهيار (السوق الاجتماعي) المرتكز على التضامن الطبقي الأمر الذي أفضى إلى تنامي ظواهر جديدة على صعيد السياستين الداخلية والخارجية للدولة الإمبريالية من جهة وعلى طبيعة ردود الأفعال الاجتماعية من قبل الطبقات الاجتماعية المتضررة من النهج الجديد من جهة أخرى. (٣)

المعطى الثاني: ـ أفضى اختلال الدور الاجتماعي للدولة كحارس للتوازنات الاجتماعية إلى انحيازها السافر لحركة راس المال وشركاته الاحتكارية من خلال تسريبها . الدولة . العديد من وظائفها التشريعية والقضائية إلى الاحتكارات الدولية حيث منحت هذه الاحتكارات صلاحية إصدار تشريعات موضعيه تتعلق بتنظيم الحياة الداخلية للاحتكار، التسريح الكيفي، عمليات دمج الشركات، نقل الفروع الإنتاجية إلى خارج البلد ألام بهدف استغلال قوة العمل الرخيصة، التهرب من الضرائب التي تشكل بدورها مصدرا من مصادر التوازن الاجتماعي.... الخ من الإجراءات التي شكلت بدورها سياجا" امنيا" مواجها" لقوة العمل.

المعطى الثالث: ـ أدت الوقائع المشار إليها إلى نتيجتين خطرتين على التماسك الاجتماعي إحداها: اتساع حجم البطالة في الدول الرأسمالية وما نتج عنها من تشكيل ما يسمى بـ (جيش العمل الاحتياطي)الذي يجاهد أفراده من اجل الحصول على فرصة عمل متحررة من الضمانات النقابية. وثانيهما استنكاف الشركات الاحتكارية عن إبرام عقود عمل جديدة بينها وبين النقابات العمالية الأمر الذي أدى إلى إعادة صياغة عقود العمل المبرمة بما يضمن لها . الشركات ـ إضعاف فعالية الاحتجاجات العمالية وما يفرزه ذلك من تقليص المنجزات الاجتماعية التي كسبتها الطبقتان الوسطى والعاملة في نزاعاتهما التاريخية. (٤)

المعطى الرابع: . أفضى اختلال الترابطات الاجتماعية وتفجر الصراعات العرقية وشيوع الجريمة المنظمة واتساع تجارة المخدرات إلى تطور الميول البوليسية للدولة الإمبريالية وما يعنيه ذلك من تنامي نزعات تقليص الشرعية الديمقراطية. لهذا بات صعبا" عدم الاتفاق مع الموضوعة القائلة أن (النزعة على تأسيس النظم الاستبدادية تتركز كرد فعل على التطبيق الزائد على الحاجة لليبرالية ألمحدثه) (٥) وبهذا السياق يحق لنا الاستنتاج بأن اللبرالية الجديدة تتساوى في نتائجها السياسية مع النتائج التي افرزها احتكار الدولة لوسائل الإنتاج في النماذج الاشتراكية، وذلك في جنوح كلا النموذجين نحو تقليص الديمقراطية وسيادة النزعة البوليسية.

المعطى الخامس: ـ قادت التغيرات الهيكلية في المراكز الإمبريالية إلى انقسام مجتمعاتها بشكل جلي حيث تجسد ذلك الانقسام بأشكال عدة أهمها: تنامي دور الأحزاب والتجمعات اليمينية التي تحاول تجميع القوى المحبطة والفئات المنسلخة عن شرائحها الاجتماعية في إطارات عنصرية تهدف إلى تسريب المشاعر المناهضة للمصاعب الاجتماعية التي أنتجتها حركة راس المال إلى مسارات عنفيه ضد الجاليات والمؤسسات الأجنبية المستوطنة في أمريكا والدول الأوربية. وفي هذا المنحى نشير إلى تبلور الأحزاب والتجمعات اليمينية في أشكال تنظيميه شملت القارة الأوربية بأسرها بدا" من ألمانيا ممثلة بالحزبين الليبرالي والجمهوري مرورا"بايطاليا ممثلة بحزب امبرتو بوسي وانتهاء" بفرنسا وتوطد المكانة السياسية للعنصري لبيون.

إن الإشارة إلى انتظام التجمعات اليمينية والزمر العنصرية في مؤسسات سياسية لا يعني أن النزعات العنفية قد جرى تدجينها في اطر الشرعية الديمقراطية بل يمكن القول إن ميول التطرف في الدول الإمبريالية تتطور بأنساق فوضوية وهذا ما تؤكده الولايات المتحدة الأمريكية التي اتخذت الممارسات الإرهابية فيها أشكالا" انتقامية، صرعات دينيه وتمرد ات فرديه الأمر الذي عكس طبيعة ألازمة الوطنية الأمريكية التي (تتشابك في بنتيها الاجتماعية الفروق العرقية والطبقية) (٦).

باختصار يمكننا التأكيد على بعض المعطيات منها: .

١: . أفضت المرحلة الجديدة من حركة التوسع الرأسمالي إلى جنوح التشكيلة الرأسمالية العالمية بدولها الإمبريالية والرأسمالية المخلفة نحو النزعة البوليسية وهذا ما يتجلى بالقوانين الصادرة عن الدولة الإمبريالية الأولى وكذلك صعود الأحزاب اليمينية في دول أوربا ألمانيا وفرنسا. (٧)

٢: . أن المنظمات اليمينية العنصرية الناهضة في أوربا وأمريكا يمكن اعتبارها شكلا" من أشكال المنظمات الإرهابية التي يشترط الطور الجديد من التوسع الرأسمالي تنامي فعالياتها السياسية الإجرامية.

إن المعطيات المشار إليها تقودنا إلى معاينة انعكاس الاختلالات الداخلية للدولة الإمبريالية على سياستها الخارجية؟ وكذلك دورها ـ الدولة الإمبريالية ـ في المساعدة على إنشاء الشركات الأمنية الخاصة، ولكن قبل هذا وذاك نتعرض لمضامين السياسة الدولية في الحقبة الحالية من التوسع الرأسمالي.؟

بهدف التقرب من الإشكالات الفكرية والسياسية للموضوعات المثارة لابد لنا من إيراد بعض المنطلقات الفكرية والتي أجدها في: .

ـ بسبب وحدانية العالم الرأسمالي المرتكز على وحدة أسلوب الإنتاج الرأسمالي انتقلت الدول الإمبريالية من عالم المنافسة المستند إلى القوة العسكرية / الاقتصادية إلى سياسة التضامن الدولي المبني على سياسة التوازنات الدولية المرتبطة بتطور المصالح الاستراتيجية لحركة راس المال التوسعية.

ـ أن سياسة التضامن الدولية بين المراكز الإمبريالية لا تنفي النزاعات الدولية الجديدة المتمثلة بالمنافسة بين الدول (الإمبريالية القديمة) والدول الرأسمالية البازغة(الصين، روسيا الاتحادية، الهند). حيث تتبدى تلك النزاعات في مطالبة الدول الناهضة في الحد من الهيمنة الأمريكية واستبدالها بتعدد المراكز الدولية.

ـ يستند التنازع بين الدول الإمبريالية والرأسمالية البازغة إلى قانون التطور المتفاوت الناظم لتطور التشكيلة الرأسمالية العالمية والذي يتجلى في الظروف التاريخية المعاصرة بميلين الأول منهما النزوع نحو بناء تكتلات اقتصادية قارية وإقليمية النافتا، الاتحاد الأوربي، رابطة الآسيان. وثانيهما التطور المتفاوت بين القطاعات الأساسية الناظمة لحركة الاقتصاد العالمي ـ قطاع التكنولوجيا، والقطاعات العسكرية . الصناعية، ناهيك عن قطاع الطاقة.

إن التعارضات بين مصالح القوى الاجتماعية الساندة للقطاعات القائدة في الاقتصاد العالمي لا يمكنها عرقلة سياسة التضامن الدولي بين الدول الإمبريالية الكبرى التي تجد تعبيرها في تسريع الميول الاندماجية المتمثلة بالمفاصل التالية: ـ

أولا: ـ

١: . اندماج متسارع بين الشركات الاحتكارية وتنامي سيطرتها على الدول الإمبريالية من خلال بناء بنية إدارية أمنية للشركات الاحتكارية تتخطى المؤسسات الأمنية والإدارية للدولة الأمر الذي أرغم الدول الإمبريالية على تسريب جزء من وظائفها الأمنية / الإدارية إلى الشركات الاحتكارية مثلا((التوظيف، التسريح من العمل، تحديد ساعات العمل، الحراسة، جمع المعلومات الاستخباراتية، إنشاء وحدات أمنية خاصة).

إن السمة المشار إليها تتزامن وسمة أخرى تكمن في التدويل المتزايد للبنى الإدارية / الأمنية للشركات الاحتكارية من خلال اندماج الطاقم البيروقراطية للدولة الإمبريالية مع الطاقم الإدارية للشركات الاحتكارية حيث بات صعبا التفريق بين إدارة الدولة العامة وإدارة شؤون الشركات الاحتكارية.

أن سياسة الاندماج المتسارعة بين الدولة والاحتكارات الدولية تنتقل من قاعدتها الوطنية التي ميزت الحقبة المنصرمة إلى فضاءات دولية وذلك بسبب حركة رأس المال الدولية.

٢: . أن التدويل المتزايد لأنشطة الشركات الاحتكارية الاقتصادية منحها حقوقاً قانونية أفضت إلى زيادة تأثيرها على تطور مسار السياسة الدولية. الأمر الذي مكنها من رعاية وتشجيع المؤسسات الأمنية الخاصة باعتبارها فصائل قتالية حارسة لمصالح الشركات الدولية.

ثانياً: ـ تدويل الوظائف الحربية للتحالف الأطلسي وذلك من خلال تحوله إلى أداة عسكرية ضامنة لرعاية حركة التوسع الرأسمالي في الحقبة الجديدة من العولمة الرأسمالية.

إن وحدانية التحالف الأطلسي وتدويل وظيفته العسكرية يستند إلى جملة من التغيرات الجديدة التي أراها في:

١. التشابك والتداخل بين الطاقم القيادية لجيوش الدول الإمبريالية لإدارة واستخدام التكنولوجيا العسكرية المتطورة.

٢: ـ التنسيق المتزايد بين أجهزة الاستخبارات العسكرية والأمنية وتزايد فعاليتها في البنية البيروقراطية للدول الإمبريالية وذلك لتشعب وظائفها المرتبطة في متابعة وإجهاض الأنشطة الإرهابية والهجرة غير القانونية، ومكافحة المخدرات فضلا عن محاصرة التوترات الداخلية.

٣: ـ الترابط بين المجمعات العسكرية وشركاتها الاحتكارية مثل "بوينج" و"لوكهيد مارتن" و"نورثروب جرومان" وبين الشركات الأمنية الخاصة حيث سعت الشركات الاحتكارية إلى إنشاء أقسام استخباراتي وأمنية داخلية خاصة بها، وهو ما يمكن تسميته بـ (مجتمع استخبارات ظل).